مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

**اسم المقال:** انعكاسات الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج العربي
**اسم الكاتب:** د. عصام إسماعيل، عمار سويد
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5207
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/04 00:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (6) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (6) 2018

# انعكاسات الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج العربي

**الدكتور عصام إسماعيل***
**عمار سويد****

**(تاريخ الإيداع 5 / 11 / 2018. قُبِل للنشر في 6 / 12 / 2018)**

## □ ملخّص □

يتعرّض هذا البحث لخروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني وأبعاده على مختلف الدول، ويركز بشكل خاص على دول الخليج وانعكاسات هذا الحدث عليها، ويهدف للتعريف بأهمية إيران وتاريخها مع البرنامج النووي، وعلاقاتها الخارجية مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربي قبل الاتفاق النووي، وأهم المحطات التي مر بها الاتفاق النووي ومواقف الدول منه، كما يستعرض الأسباب التي ساقتها الولايات المتحدة للخروج من الاتفاق النووي وقانونية هذا الخروج وآراء الدول حوله، كما يشير لأهم الانعكاسات السياسية والاقتصادية لخروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي على دول الخليج العربي، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج، وقدم بعض التوصيات.

**الكلمات المفتاحية :** الاتفاق النووي الإيراني ، إيران، دول الخليج العربي، الولايات المتحدة الأمريكية.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.
** طالب دكتوراه– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (6) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (6) 2018

# The Implications Of The American Exit From The Iranian Nuclear Agreement On The Gulf States

**Dr. Isam Ismail***
**Ammar Swiad****

**(Received 5 / 11 / 2018. Accepted 6 / 12 / 2018)**

**□ ABSTRACT □**

This research is exposed to the United States of America exit from the Iranian nuclear agreement and its dimensions in various countries, and focuses in particular on the Gulf States and the repercussions of this event on them, And aims to identify the importance of Iran and its history with the nuclear program and its external relations with the United States and the Gulf countries before the nuclear agreement, And the most important stations passed by the nuclear agreement and the attitudes of the countries from it, and reviewed the reasons of the United States to exit from the nuclear agreement and the legality of this getting out and the attitudes of the countries from that, And then examine the most important political and economic implications for the US exit from the nuclear agreement on the Gulf states, and the search reached many results, and made some recommendations.

**Key words :**Iran's nuclear deal ,Iran, Gulf States, United States of America.

***Professor- Economics And Planning Department - Faculty Of Economics- Tishreen University-Lattakia-Syria.**
****Postgraduate Student- Economics And Planning Department - Faculty Of Economics- Tishreen University-Lattakia-Syria.**

## مقدمة:

تعد الطاقة النووية بحد ذاتها احد التقنيات التي اكتشفها العقل البشري لتوليد الطاقة، والقائمة على شطر الذرة (إما ذرة يورانيوم 235 أو يورانيوم 239 ، أو من البلوتنيوم ، أو غيرها من النظائر المشعة) مما يتسبب بظهور طاقة وحرارة كبيرة جداً، وقد ظهرت الاكتشافات الأولى للشطر في نهاية القرن التاسع عشر ، إلاأن العقل البشري اخذ يتجه إلى البحث عن توظيف عصري للانشطار،وهو ما تسبب بصنع القنبلة الذرية ، والتي تطورت عملية تصنيعها لاحقا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اليوم.

يعد امتلاك التكنولوجيا النووية سلاحاً ذو حدين ، فهو من جهة يقوي قدرة الدولة التي تمتلكها على مواكبة التطورات العلمية الحديثة ، ومن جهة أخرى تعد خطراً في حال وصولها لتطوير سلاح نووي، ومن حق جميع الدول أن تمتلك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، ومنافسة الدول المتقدمة علمياً وتكنولوجياً في هذا المجال.

ولقد مر البرنامج النووي الإيراني بالعديد من المراحل، بدءاً بمباركة وموافقة من الدول الكبرى في الوقت التي كانت فيه سياسات إيران متوافقة مع سياسات هذه الدول، وذلك في حكم الشاه محمد رضا بهلوي ، إلى رفض تام ومعارضة بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران واستلام الإمام الخميني الذي رفض في البداية امتلاك هذه التكنولوجيا قبل إن يعود ويحاول امتلاكها وتطويرها، حيث شكل ذلك خلافاً مع الدول الكبرى ودول الخليج وخاصة السعودية التي تخشى أن يكون النموذج الإيراني خطراً على استمرار وبقاء النظام السعودي غير الشرعي، إضافة للخلافات الطائفية والمذهبية بينهما، وقد كانت مساعي السياسة الخارجية في إيران دوماً في اتجاه التوافق مع الدول الكبرى والوكالة الدولية للطاقة الذرية لإبراز سلمية برنامجها النووي، وتوصلت لعديد من التوافقات معها وكان آخرها الاتفاق النووي الإيراني بينها وبين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا أو ما يسمى بمجموعة 5+1 في عام 2015 الذي صمد حتى خروج الولايات المتحدة الأميركية منه في أيار 2018، والذي تسبب برفع معدل عدم اليقين، وأصبح المستقبل غامضاً أمام كل من الاتفاق النووي، وإيران في علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربي،والبيئة الإقليمية التي ستتأثر بمرحلة ما بعد الإعلان عن الخروج من الاتفاق من جانب الإدارة الأمريكية.

**مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث في خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني الذي وافق عليه مجلس الأمن وأعطاه الصفة الرسمية وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التزام إيران به، وتبعات هذا الخروج على المنطقة وبخاصة دول الخليج وعلى رأسها السعودية التي عارضت هذا الاتفاق بشدة وانعكاسات الخروج الأمريكي على العلاقات الإيرانية الخليجية و العلاقات الخليجية الأمريكية، والتبعات السياسية والاقتصادية على دول الخليج العربي، وتقودنا هذه المشكلة للتساؤلات التالية:

1_ ما هو مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية بعد الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني ؟

2_ ما هو مستقبل العلاقات الخليجية الأمريكية بعد الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني ؟

3_ ما هي التبعات السياسية والاقتصادية على دول الخليج العربي بعد الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني؟

## أهمية البحث و أهدافه:

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في الدور الكبير للاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على الاستقرار في المنطقة وخاصة في العلاقات الأمريكية الإيرانية والعلاقات الإيرانية الخليجية، والتبعات المترتبة على خروج الولايات المتحدة منه في زعزعة هذا الاستقرار، والآثار الاقتصادية والسياسية على دول الخليج العربي وخصوصاً في علاقتها مع الولايات المتحدة، كما تكمن أهمية البحث في عدم معالجة آثار الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي في الأبحاث والدراسات الاقتصادية والسياسية المعاصرة بشكلٍ كافٍ نظراً لحداثتها.

**أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1-التعريف بالأهمية الإستراتيجية لإيران وأهمية التكنولوجيا النووية لها.

2-دراسة تاريخ البرنامج النووي الإيراني والتطورات التي مر بها.

3-دراسة الأسس التي بنيت عليها العلاقات الأمريكية الإيرانية والإيرانية الخليجية قبل الاتفاق النووي.

4-التنبؤ لأهم الجوانب السياسية والاقتصادية التي ستتأثر بها دول الخليج العربي جراء الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني.

5-دراسة الانعكاسات على العلاقات الخليجية الأمريكية.

6-دراسة السيناريوهات والانعكاسات على العلاقات الخليجية الإيرانية.

## منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث والذي يساعد على التعريف بقضية البرنامج النووي الإيراني والاتفاق النووي حوله وخروج الولايات المتحدة منه،وتحليل هذه المعطيات لمعرفة مدى تأثير هذا الحدث على دول الخليج العربي سياسياً واقتصادياً.

**فرضيات البحث:**

ينطلق البحث هادفاً إلى إثبات صحة أو نفي الفرضيات التالية:

1-توجد علاقة ايجابية بين خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني من جهة، وخرقها للقانون والأعراف الدولية نتيجة هذه الخطوة من جهة أخرى.

2-توجد علاقة ايجابية بين خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني من جهة، وتكريس العداء الأمريكي لإيران رغم التزامها بتنفيذ بنود الاتفاق النووي من جهة أخرى.

3-توجد علاقة ايجابية بين خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني من جهة، وتكريس السيطرة الأمريكية على القرار السياسي والاقتصادي الخليجي من جهة أخرى.

4-توجد علاقة ايجابية بين خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني من جهة وهدر دول الخليج لأموالها وثرواتها من جهة أخرى.

## النتائج و المناقشة:

### 1_ العلاقات الخارجية الإيرانية:

### 1_1الموقع الإستراتيجي لإيران:

تعتبر دولة إيران من الدول التي تحتل موقعاً إستراتيجياً هاماً بالنسبة لقارة آسيا والعالم أجمع، وتمتلك مكانة وقوة إقليمية ساعدتها في أن تأخذ دوراً في مختلف المجالات ( السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والعسكرية).

ويترك الموقع الجغرافي لإيران أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة لدول الجوار، وهذا ما ترك أثراً على العلاقات بين هذه الدول سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب، حيث تطل إيران على مضيق هرمز، كما أنها تمتلك سواحل بحرية مطلة على منطقة الخليج العربي، كما أن إطلالتها على بحر قزوين يعطيها أهمية أكبر كونها دولة عبور إلى مختلف دول العالم.

كما تمتلك دولة إيران أهمية اقتصادية، فهي تعتبر من أهم الدول النفطية وتمتلك احتياطيات هامة وتحتل المرتبة الرابعة**[1]** من حيث الاحتياطيات النفطية العالمية، وجعلت هذه الأسباب من إيران محل اهتمام القوى العظمى باعتبارها تقع في منطقة صراع إستراتيجي دائم، فضلاً عن أثرها الجغرافي والاقتصادي الهام.

### 1-2العلاقات الخارجية الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية قبل الملف النووي:

اتسمت العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في زمن الشاه بالكثير من الحميمية**[2]**، وظلت العلاقة ممتازة مع الحاكم الذي اعتبرته رجل أمريكا القوي، بعد أن استدعته وثبتت حكمه في إيران 1941، ليخلف والده رضا شاه، الذي أقلق واشنطن ودول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية بتعاونه مع ألمانيا النازية بقيادة هتلر وتزويدها بالنفط الإيراني.

وقد انتهج الشاه سياسات الحفاظ على المصالح الأمريكية خلال السنوات الطويلة، ومنح واشنطن في بلاده امتيازات، وأدخل مستشارين عسكريين أمريكيين، لمراقبة الأوضاع في إيران، بهدف الحفاظ على مصالح أمريكا، كما كانت أمريكا تتحكم في تعيين نواب البرلمان وتحديد أدوارهم، وفرضت قانون الحصانة القضائية للأجانب الذي يعفى بموجبه الأجانب من التساؤل القانوني على أرض إيران حتى لو ارتكبوا جرائم، كماسمح الشاه أيضًا للولايات المتحدة بأن تقيم قواعد لها في شمال إيران بالقرب من الحدود الروسية، للتجسس على السوفييت.

وفي 16 كانون الثاني من عام 1979، اضطر الشاه إلى مغادرة إيران، بعد أن تخلت أمريكا عنه، في أعقاب الثورة الإسلامية وخروج مظاهرات وإضرابات مناهضة لنظام حكمه، وبعد أسبوعين من تلك الأحداث عاد الزعيم الديني الإسلامي آية الله الخميني من منفاه في فرنسا، وبعد انتصار الثورة الإسلامية في 11 فبراير 1979، تم تنصب الخميني على رأس الدولة، بعد استفتاء في الأول من إبريل، وكان ذلك بداية التحول السياسي بين طهران وواشنطن، فأصبحت الولايات المتحدة في الاعتبارات الإيرانية هي العدو الأول، وناهبة ثروات العالم وأكبر عدو للإسلام والمسلمين في شتى أرجاء الأرض، كما رفع شعار "الموت لأمريكا" خلال الثورة الإيرانية الإسلامية**[3]**.

وعلى عكس إيران في زمن حكم الشاه والتي تحالفت مع أمريكا واعترفت بالكيان الصهيوني بعد عامين من تأسيسه في 6 آذار 1950، فإن إيران الثورة قلبت كل هذه الموازين، وأغلقت السفارة الإسرائيلية في طهران، واحتلت السفارة الأمريكية في شباط 1979، الأمر الذي رسم الخطوط العريضة في سياسة طهران المتبعة مع واشنطن، ولم تختلف سياسة إيران المناهضة لأمريكا بعد وفاة الخميني عام 1989، وتسلم المرشد الحالي آية الله علي الخامنئي.

وقد اختلفت صورة العلاقات الإيرانية الأمريكية في 1997، فقد فاز الرئيس الإيراني محمد خاتمي بأغلبية 70% في انتخابات حرة أحرجت الولايات المتحدة التي ظل خطابها الرسمي الذي يستخدم مفردات تتهم إيران بكل الشرور وأنواع القمع للحريات، بل وتتناولها بدرجة عالية من الاستهانة والاتهام أيضًا،ومن ثَمّ لم يعد من الممكن للولايات

المتحدة أن تظل تستخدم مثل تلك المفردات، خصوصًا أن الجالية الإيرانية كانت قد بدأت تنظم نفسها بشكل أفضل، وتستقطب عددًا من رموز النخبة السياسية الأمريكية،وبدأت بعض الأصوات الرشيدة تعلو داخل المجتمع الأمريكي نفسه، تطالب بإعادة النظر في مجمل السياسة الأمريكية تجاه إيران، خصوصًا بعد دعوة الرئيس خاتمي للحوار الحضاري بين الشعبين سعيًا لإحداث انفراجة في العلاقات الإيرانية الأمريكية، لكن لم يحدث أي تقدم يذكر.

مع وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 في الولايات المتحدة، فقدأظهرت بعض الأصوات الإيرانية قلقاً بالغاً من التصريحات الأمريكية التي وردت على لسان الرئيس بوش وعدد من أركان إدارته،**[4]**والتي عدت أن العالم قد غدا الآن منقسماً بين معسكرين: مع التحالف ضد الإرهاب، أو مع الإرهاب، وبعبارة أخرى من ليس مع الولايات المتحدة الأمريكيةفإنه مع الإرهاب، وقد عبرت إيران بشكل واضح وعلى أكثر من مستوى عن إدانتها للهجمات على الولايات المتحدة، ورفضها للإرهاب بكل صوره وأشكاله،إلا أن الولايات المتحدة بقيت على موقفها وتهديداتها خاصة بالنظر إلى أنها تضع إيران على قائمة الدول المتهمة برعاية الإرهاب الدولي.

وقد ازدادت الخلافات الأمريكية الإيرانية في ضوء كثرة الخلافات، سواء ما هو متعلق باستمرار الحظر الاقتصادي الأمريكي الشامل أو الخلافات الإقليمية نتيجة تواجد القوات الأمريكية في الخليج وتواجدها الحالي في أفغانستان وبعض الدول الأخرى إضافة إلى عداء إيران للكيان الصهيوني ودعمها حركات المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي في مقابل الانحياز الأمريكي لإسرائيل من جهة أخرى، ومما عمق من هذه الخلافات تصنيف الرئيس الأمريكي جورج بوش الابنفي 2002/1/29 بأن كلاً من إيران والعراق وكوريا الشمالية دول إرهابية تهدد السلام العالمي وأنها تسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل وتشكل خطراً تزداد حدته، ووصف الدول الثلاث بأنها " محور للشر يسلح نفسه لتهديد سلام العالم" وفي الأول من شباط قال بوش" أن تصريحاته المتشددة ضد كوريا الشمالية وإيران لا تعني الإشارة إلى التخلي عن الحوار السلمي مع البلدين**[5]**."

**1-3 العلاقات الخارجية الإيرانية_الخليجية قبل الملف النووي:**

مرت العلاقات الخارجية الإيرانية الخليجية قبل الملف النووي بثلاث مراحل وهي:

**1-3-1 مرحلة ما قبل الثورة الإسلامية في إيران:**

اتسمت العلاقات بين دول الخليج وإيران في الفترة ما قبل الثورة الإسلامية في العام 1979 بالخلاف حول الحدود بين إيران وهذه الدول، والتدخل الأمريكي البريطاني بشكل دائم لإبقاء الخلاف مشتعلاً بينها.

وقد تبنت هذه الدول إسناد مهمة الحفاظ على أمن الخليج لإيران التي يحكمها الشاه، كونه حليفاً وضامناً للمصالح الأمريكية البريطانية، ولكن قيام الثورة الإسلامية في إيران قلب كل الموازين**[6]**.

**1-3-2 مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية في إيران:**

وقد أزعجت الثورة الإسلامية في إيران دول الخليج وخاصة الإمارات، التي تطالب إيران بالجزر الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى)، كما وقفت ضدها كل من العراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر، وذلك لأنها دعت إلى إسقاط الأنظمة الملكية واستبدالها بجمهوريات إسلامية، بالإضافة لتبني الخميني للقدس والقضية الفلسطينية وإعطائها حظاً وافراً من الثورة، وإعلان يوم للقدس، وهو ما أزعج السعودية التي توقعت أن تأخذ إيران دوراً قيادياً في العالم الإسلامي.

ومن أبرز الأحداث التي أثرت على العلاقات الخليجية الإيرانية في هذه الفترة:

1-الحرب الإيرانية العراقية: حيث ظهر الوجه العسكري لإيران، الأمر الذي أثار قلق دول الخليج وأدى ذلك إلى سعي إيران ودول الخليج لتطوير قدراتها العسكرية تحسباً لامتداد الإقتتال إلى أراضيها.

2-قيام مجلس التعاون الخليجي: وهو ما زاد العداء بين إيران ودول الخليج كون الكتلة المعادية لإيران قد بدأت بالتعاون فيما بينها، ولو قمنا باستثناء عمان والكويت اللتين لم تظهرا أي موقف عدائي لإيران، فيما اعتبرته دول الخليج قوة سياسية موحدة في وجه التحديات الموجهة ضدها.**[7]**

3-الحرب العراقية الكويتية أو حرب الخليج الثانية: والتي كان من أهم نتائجها الانفتاح الجزئي بين دول الخليج وإيران بحكم العداء المشترك للعراق وتأييدهم للحرب عليها، بالإضافة لسياسة الانفتاح التي انتهجها الرئيس رفسنجاني والزيارات المتبادلة التي قامت بها دول الخليج وإيران على مستوى وزراء الخارجية.

**1-3-3 مرحلة وصول الرئيس خاتمي للرئاسة في إيران:**

والذي تبنى سياسة الانفتاح على دول الجوار بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص، وقد بدأ في عهده التقارب الإيراني الخليجي يأخذ منحاً تصاعدياً من خلال تشغيل خطوط الطيران بين البلدان الخليجية وإيران والزيارات المتبادلة، والتطور الأهم وهو توقيع الاتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران في العام 2001، والتي تضمنت بنوداً لمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال ومراجعة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين**[8]**.

ولكن يمكن القول بأن الرغبة الأمريكية في بقاء سياسة العداء مع إيران وضعف قدرة الدول الخليجية على مقاومة الخضوع للولايات المتحدة وسيطرتها على قرارها السياسي والاقتصادي، فقد استغلت الولايات المتحدة ذلك في إحياء الخلافات الإيرانية الخليجية من خلال استغلال القضايا الآتية:

1-النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى)

2-الخلاف المذهبي بين إيران ومعظم دول الخليج وعلى رأسها السعودية.

3-الخلافات حول الحصص من الإنتاج النفطي بين إيران ودول الخليج.

4-الوجود العسكري الأمريكي وازدياده بعد احتلال العراق والعداء المعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك قواعد عسكرية في دول الخليج التي تعتبر حليفاً استراتيجياً لها، وإيران.

5-التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، حيث اتخذت الولايات المتحدة منه ذريعة لإبقاء الخلافات مشتعلة من خلال التحذير الدائم لدول الخليج من خطر البرنامج النووي الإيراني عليها.

**2- البرنامج النووي والاتفاق النووي الإيراني:**

إن مبعث اكتشاف الطاقة النووية هو بحث الإنسان عن الطاقة، والسعي إلى اكتشاف الجديد في حقول العلم المختلفة، أي إن الاستخدام السلمي هو الحاضر كأساس في الوصول إلى مرحلة شطر الذرة واستخراج الطاقة منها.

وبعد استخدام الولايات المتحدة للسلاح النووي في نهاية الحرب العالمية الثانية في اليابان، وخشية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من توسع الدول التي يمكن أن تحوز على السلاح النووي، اتجهت القوى الكبرى الى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران 1957، بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والحد من إمكانية اتساع نطاق التسلح النووي، وللاضطلاع بهذه المهمة أي دعم الاستخدام السلمي ومنع الانتشار، تقوم الوكالة بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في الدول التي لديها منشآت نووية، كما تنظم عملية تبادل التكنولوجيا لهذا الغرض. **[9]**

**2-1 تاريخ إيران مع البرنامج النووي:**

بدأت إيران ببرنامجها النووي عام 1957 عندما قام الشاه بوضع الأساس لبرنامج نووي يوم 5 آذار عام 1957، وتم الإعلان عن : (اتفاق للتعاون في مجال البحوث ومجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية)، تحت رعاية برنامج أعدته الولايات المتحدة في عهد الرئيس أيزنهاور، ومضمونه : (الذرة من أجل السلام).**[10]**

وفي عام 1967 تأسس مركز طهران للبحوث النووية وتديره منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، وجهز المركز بمفاعل أبحاث نووية بقدرة (5) ميغاواط قدمته الولايات المتحدة، كما منحت الولايات المتحدة المركز يورانيوم عالي التخصيب، ثم وقعت إيران معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1968، وصادقت على المعاهدة عام 1970.

وقد عرضت واشنطن على طهران بناء ما بين خمسة وسبعة مفاعلات كهرونووية، لكن الكلفة العالية للمفاعلات الأميركية جعلت الشاه يفضل عرض الشركة الألمانية "كرافتورك يونيون سيمنس"، فكلّفها بالبدء في بناء مفاعلين كهرونوويين في مدينة بوشهر جنوبي البلاد، وبدأ العمل فيهما عام 1974.

وبعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، كان المفاعل الأول قد أنجزت نسبة 85% من بنائه، وكان من المخطط له أن يبدأ إنتاج القدرة الكهرونووية عام 1981، توقف الألمان عن إكمال بناء مفاعلي بوشهر فتباطأ العمل فيهما بعد استتباب الثورة الإيرانية إلى أن تصاعدت حدة القتال أثناء الحرب العراقية الإيرانية فقام العراقب قصف المفاعلين عام 1987.

وقد بحثت إيران عن بلد يكمل لها ما بدأه الخبراء الألمان، وبما أن الثورة الإسلامية كانت تعد عدواً للغرب وخاصة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، لم تقبل أي دولة غربية أن تقوم بإكمال المشروع النووي الإيراني، إلا الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يرى في إيران حليفاً جديداً وجاهزاً يمكن أن يضيفه إلى حلفائه في العالم الثالث، وقد تمكنت طهران من التعاقد مع الاتحاد السوفيتي عام 1995 على تحوير المفاعلين الألمانيين المدمرين إلى النوع المعتمد في الاتحاد السوفيتي، ورأت في هذا التعاقد فرصة لإعادة الحياة إلى برنامجها النووي السلمي.

وقد بذل الرئيس الإيراني رفسنجاني في فترته الرئاسية جهوداً حثيثة لإكمال المشروع النووي، وكذلك المتعاقبون على الحكم من بعده، مؤكدين أن هذه الجهود مكرسة للحصول على التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية فقط، إلا أن الجهود الإيرانية لحيازة التقنية النووية جوبهت بعراقيل عدة سياسية واقتصادية وأمنية**[11]**.

وفي تشرين الأول 2003 قام وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا بزيارة مشتركة لطهران حصلوا فيها على موافقة إيران على توقيع البروتوكول الإضافي الذي يسمح بتفتيش منشآتها النووية، وعلى وقف عمليات تخصيب اليورانيوم التي تعد الخطوة الأولى نحو امتلاك السلاح النووي، مقابل اعتراف الاتحاد الأوروبي بحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، ووعده إياها بدفع العلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما، وقد ألحق ذلك بإصدار مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم 12 أيلول 2003 قراراً يلزم إيران بالوقف الفوري الكامل لكافة نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وبتوقيع البروتوكول الإضافي الخاص بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والسماح الفوري بتفتيش المنشآت النووية الإيرانية دون قيد أو شرط.

واستأنفت إيران تخصيب اليورانيوم في أصفهان في آب 2005، وصولاً إلى إعلان طهران في نيسان 2006 نجاحها في عمليات التخصيب بنسبة 3.5% الصالحة لأغراض سلمية، والبعيدة عن الأغراض العسكرية التي تتطلب نسبة تخصيب تزيد على 90%،ورغم ذلك قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام 2006 بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، والذي وافق بدوره على بيان بشأن سبل الحد من طموحات إيران النووية، بعد تقديم تنازلات لكل من

موسكو وبكين تتعلق بحذف فقرة كانت تشير إلى أن عدم امتثال إيران للمطالب لمنع الأسلحة النووية "يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين"، ولم يكن البيان ملزما كما أنه لم يتضمن تهديدات بفرض عقوبات على إيران.

وفي 23 كانون الأول 2006 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1737 الأول من نوعه، والذي يمنع أي دولة من تسليم إيران أو بيعها أي معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن أن تساعدها في نشاطات نووية وبالستية، بالإضافة إلى تجميد أصول عشر شركات و12 شخصا لهم علاقة بالبرامج، وفي قرار آخر في آذار2007 برقم 1747 صرح المتحدث باسم مجلس الأمن إنه "يساوره القلق إزاء مخاطر الانتشار التي يطرحها البرنامج النووي الإيراني".

وفي آذار 2010 أعلنت إيران أنها مستعدة لتسليم 1200 كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب فوراً مقابل حصولها على وقود لتشغيل مفاعل أبحاثها الطبية في طهران، مشترطة أن يتم التبادل بإشراف كامل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية داخل إيران خلال 24 ساعة، وليس خارجها كما تقترح خطة للوكالة، وحتى أيار 2012 ظلت التصريحات الإيرانية تشير إلى إمكانية تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم لمستوى 20% الذي أعلنت الوصول إليه أوائل عام 2010، مع الاحتفاظ بالحق في التخصيب لمستوى 3.5% الذي يستخدم عادة وقوداً في محطات الطاقة النووية، على أن تحصل طهران على احتياجاتها التكنولوجية الأخرى من الدول المعنية بتسوية ملفها النووي، وفي المقابل، تعهدت إيران بأنها تسعى لاستخدام ما تملكه من مخزون اليورانيوم لأغراض تزويد المفاعلات بالوقود اللازم من أجل أغراض تتعلق بالأبحاث الطبية.

وقد استمرت المفاوضات بين مجموعة 5+1 مع إيران التي وصلت إلى مرحلة متقدمة في اجتماعات مسقط نهاية عام 2014 ومستهل عام 2015، وانتهت إلى توقيع الاتفاق النووي في صيف 2015.

**2-2الاتفاق النووي الإيراني:**

بدأت المفاوضات حول الملف النووي الإيراني في العام 2013 بعد وصول حسن روحاني إلى الرئاسة، والذي أكد على احتياج إيران للوصول إلى اتفاقية دبلوماسية مع المجتمع الدولي حول برنامجها النووي وخروج إيران من عزلتها الدولية.

وقد تم التوقيع على اتفاقية جنيف المؤقتة بين بلدان 5+1[1] وجمهورية إيران الإسلامية في 24 تشرين الثاني2013 بعد عدة اجتماعات بين مختلف الأطراف، وتتألف الاتفاقية من بند قصير الأجل يقضي بتجميد الأقسام الرئيسية للبرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيض العقوبات، كما يعمل الجانبان على عقد اتفاقية طويلة الأجل. ستتوقف إيران عن تخصيب اليورانيوم أقل من 5%، وستتوقف عن تطوير محطة أراك للطاقة النووية،وسيتم منح الأمم المتحدة إمكانية أكبر لوصول مفتشيها، ووضعت الاتفاقية إطاراً زمنياً مدته ستة شهور لإيران لتخفيض كميات اليورانيوم الذي يتم تخصيبه إلى 20%، وللوصول لاتفاق أكثر شمولاً بين إيران وبلدان 5+1، لصياغة العلاقة النووية لإيران مع العالم، أما المرحلة الأخيرة من الاتفاق فكانت في لوزان/ سويسرا في نيسان 2015.**[12]**

وكما في اتفاق الإطار، يقوم الإطار العام للاتفاق النهائي – الذي ضمّ 159 صفحة ما بين وثيقة الاتفاق الأساس وخمسة ملاحق تقنية – على تقييد البرنامج النووي الإيراني، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة عن إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق، كما يعزّز هذا الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ويضع قيودًا على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم ويحدِّد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران، وزيادة فترة الإنذار قبل محاولة إيران صناعة قنبلة نووية من شهرين إلى عام على الأقل، ما يوفِّر وقتًا أطول لقيام الولايات المتحدة وحلفائها باتخاذ إجراءات للحيلولة دون ذلك. وفي حال انتهاك إيران

[1] **تضم دول 5+1 الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة لألمانيا.**

لبنود الاتفاق، فثمة مواد تنص على عودة فورية إلى العقوبات الدولية والأميركية عليها، وقد عرض الاتفاق على مجلس الأمن لتحويله إلى قرارٍ دولي ترفع بموجبه العقوبات الدولية عن إيران.

لم يشترط الاتفاق على إيران تفكيك منشآتها النووية،وبقيت إيران محتفظة ببنيتها التحتية النووية، ما يعني الاحتفاظ بقدرتها على التحول إلى قوة نووية بعد انتهاء مدة الاتفاق، إذا قررت ذلك. ومن أهم التنازلات التي قدمتها إيران أربع آليات عمل وهي:

1. وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة نتنز.
2. وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة فوردو.
3. منع إنتاج البلوتونيوم عالي التخصيب في مفاعل أراك.
4. ضمان وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أي منشأة في إيران، بما في ذلك المنشآت العسكرية، وذلك للتأكد من عدم وجود برامج نووية تسليحية سرية.

**2-3 مواقف الدول والوكالة الدولية للطاقة الذرية من الاتفاق النووي:**

تباينت ردود الأفعال الدولية على توصل دول 5+1 وإيران إلى الاتفاق النووي، وفي الوقت الذي رحبت فيه معظم الدول بالاتفاق التاريخي، عارضه الكيان الصهيوني بشدة وأعربت السعودية عن شكوكها بشأنه.**[13]**

وقد أكد الرئيس الإيراني أن اتفاق لوزان هو اعتراف صريح بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، ثم أكد بأنّ إيران تعتزم الالتزام باتفاق لوزان.

كما رحّب الرئيس السوري بشار الأسد بالاتفاق ووصفه "بالانتصار العظيم"،أماسلطنة عمان التي توسطت في محادثات 2013 التي أدت في النهاية لهذا الاتفاق فوصفته بأنه "نصر تاريخي للطرفين."

رحَّبت روسيا بنتائج المفاوضات وعوّل الدبلوماسي الروسي على عدم إعادة النظر في الاتفاق الذي تم تحقيقه. وأن الاتفاق بين إيران والدول الكبرى له تأثير إيجابي على الوضع الأمني العام في المنطقة، ودعت الصين وتركيا أطراف المفاوضات إلى الحفاظ على الاتفاقات الموجودة وتهيئة الظروف المناسبة وإزالة العقبات أمام اكتمال هذه العملية التاريخية.

واعتبرت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوربي والعراق أن الاتفاق يوفر أساساً جيداً للتوصل لما قد يكون اتفاقاً شاملاً "جيداً جداً."

كما هنأت كل من الكويت وقطر والهند الأطراف التي تفاوضت على الاتفاق ورحبت بنتائجه وعدته انتصاراً للدبلوماسية الدولية.

وفيما يخص منظمة الأمم المتحدة فقد رحب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بتوقيع الاتفاق النووي التاريخي بين إيران والسداسية، مؤكدا أن ذلك سيساعد على تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وخارجه. وجاء في بيان صادر عن المكتب الإعلامي الأممي، أن الأمم المتحدة مستعدة للتعاون الكامل مع جميع الأطراف في عملية تنفيذ هذا الاتفاق التاريخي المهم.

كما أعلن مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان والعقوبات الدولية إدريس جزائري، أنه يجب رفع العقوبات عن إيران فورا نظرا للتوصل إلى الاتفاق.

فيما عبرت كل من الولايات المتحدة والسعودية والبحرين والإمارات عن ترحيبها بالقرار دون أن تخفي قلقها من تبعاته واتهامها المسبق لإيران بأنها سوف تستغل الاتفاق للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وصرح مسؤولوها بأنه يتعين على إيران مراجعة سياساتها بعيداً عن التدخل في الشؤون الداخلية في المنطقة.

أما بالنسبة للكيان الصهيوني فقد صدرت تصريحات عديدة على لسان مسؤولين تنتقد الاتفاق وتصفه بـ"الخطأ التاريخي"، واعتبر نتنياهو أن اتفاق لوزان بين إيران والدول الست يمهد الطريق أمام طهران لحيازةالقنبلة النووية وأنه "يهدد بقاء إسرائيل."

ويمكن القول بأن الاتفاق النووي شهد ترحيباً من معظم دول العالم والمنظمات المسؤولة عن تطبيقه، وقد وجدت فيه ملاذاً للوصول إلى الأمن والاستقرار في المنطقة، كما أن الولايات المتحدة وجدت فيه الطريقة المثلى للتخلص من تهديد حصول إيران على القدرات العسكرية النووية، إلا أن التوافق الخليجي المتمثل في مواقف كل من السعودية والإمارات والبحرين من جهة والكيان الصهيوني من جهة أخرى يدعو للأسف كونه توافق بين دول عربية والخطر الأكبر الذي يهدد الأمن في الوطن العربي والقضية الأهم وهي القضية الفلسطينية.

**3- الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني:**

أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" يوم الثامن من أيار لعام 2018 انسحابه الأحادي من الاتفاق النووي مع إيران **[14]**، الموقع من قبل سلفه باراك أوباما سنة 2015، وصادق عليها مجلس الأمن الدولي، في خطوة اعتبرها الكثيرون غير مبررة وغير مدروسة وستكون لها انعكاسات سلبية على المجتمع الدولي بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص.

**3-1 الأسباب التي ادعتها الولايات المتحدة الأمريكية للخروج من الاتفاق النووي:**

أفصح الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن موقفه من الاتفاق النووي مع "إيران" إبان حملته الانتخابية للرئاسة، إذ اعتبره أسوأ اتفاق في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وتعهد بالانسحاب منه إن صار رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، لينفذ تعهده ويخرج من الاتفاق الذي أكد أن مجموعة من العيوب تعتريه، وليعيد فرض مجموعة من العقوبات المشددة على الاقتصاد الإيراني ومعاملاته الخارجية**[15]**.

وقد ساق الرئيس الأمريكي بعض المبررات بقصد تبرير قراره، أبرزها أن الاتفاق تشوبه عيوب في مقدمتها عدم تطرقه للبرنامج الصاروخي الباليستي الإيراني، والسماح لإيران بمواصلة برنامجها النووي بعد عام 2025، وكذلك دعم إيران للتنظيمات التي تعدها الولايات المتحدة إرهابية على غرار حزب الله اللبناني، وكذا زعزعتها للاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط عبر أنشطتها المشبوهة في كل من العراق، سوريا، اليمن ولبنان.

**3-2 البعد القانوني للخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني:**

بالتطرق أولاً إلى القوانين المحلية الأمريكية لا يمكن منع الرئيس من الخروج من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات على إيران، كون إلغاء العقوبات كان أمراً تنفيذياً من الرئيس، وحسب القوانين الأمريكية يمكن للرئيس إلغاء أمر تنفيذي دون الرجوع إلى مجلس الشيوخ، كما يجب تجديد تعليق العقوبات خلال فترة بين 120 يوماً وسنة، وقد كان آخر تعليق للعقوبات في فترة الرئيس باراك أوباما في كانون الأول 2016، ولكن إدارة ترامب لم تقم بتعليق العقوبات بعدها والذي كان مقرراً في أيار 2017، بل وبدأت بالتهديد بالخروج من الاتفاق وإعادة العقوبات**[16]**.

كما أن الولايات المتحدة قد حمت نفسها بجعل الاتفاق النووي يركز على سلسلة من "الإجراءات الطوعية" التي تحتم على الدول العظمى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، إلغاء جميع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وقرارات مجلس الأمن ضد إيران ولكن لم يقم أحد من تلك الأطراف بالتوقيع على هذا الاتفاق النووي ولم يتضمن هذا الاتفاق أحكاماً نصّية بالموافقة عليه أو تنفيذه ولكن تلك الأطراف قامت بإلغاء بعض العقوبات على إيران بمقابل التزامها بالاتفاق.

ومع تضمين الاتفاق النووي، بالإضافة إلى تعليق جميع العقوبات الأمريكية التي فرضتها على إيران، بنوداً تطالب برفع جميع قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي ولقد وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على القرار رقم 2231 في 20 يوليو 2015 ولقد ألغى هذا القرار جميع قرارات العقوبات السابقة لمجلس الأمن التي كانت مفروضة ضد إيران وتم إلحاق هذا القرار بمعاهدة "الاتفاق النووي" وفي حين كان نص الاتفاق النووي قد كُتب على أساس "التدابير الطوعية"، إلا أن القرار رقم 2231، قام بتبديل الالتزامات السياسية الطوعية الواردة في الاتفاق النووي إلى التزامات قانونية مُلزمة تحت ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بخرق القانون الدولي بخروجها الأحادي من قرار أصبح ملزماً بعدما وافق عليه مجلس الأمن وأشار بوجوب تنفيذ البنود المتفق عليها، **وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.**

إلا أن الجانب الأهم هو مخالفة الولايات المتحدة للمواثيق والأعراف الدولية من خلال نقضها للعهود وضربها عرض الحائط للرأي العام العالمي الذي يطالبها بعدم الخروج من الاتفاق والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ومن المحتمل أن يكون لذلك الانسحاب تبعات وآثار سياسية واقتصادية خطيرة.

**3-3 ردود الأفعال الأمريكية والعالمية على خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني:**

تنوعت ردود الفعل بين معارض وداعم للخروج الأمريكي من الاتفاق النووي وأبرزها**[17]:**

أ- **الداخل الأمريكي:** أيد كل من مسؤولي الحزب الجمهوري الذي يتبع له الرئيس دونالد ترامب والمسؤولين في الحكومة الأمريكية قرار الرئيس بالخروج من الاتفاق النووي.

فيما عارضه كل من الرئيس السابق باراك أوباما ووزير الخارجية الأسبق ريكستيلرسون والذي اضطر للانسحاب من الحكومة بسبب دعمه للاتفاق، كما عارضه كل من مسؤولي الحزب الجمهوري ووزراء الخارجية السابقين جون كيري وهيلاري كلينتون ومستشارة الأمن القومي السابقة سوزان رايس والعديد من المسؤولين السابقين واعتبروه قراراً أحمقاً، كما عارضه العديد من علماء السياسة والأساتذة الجامعيين المختصين بالسياسة الدولية في كبرى الجامعات الأمريكية كونه تراجعاً عن اتفاق أقره مجلس الأمن الدولي ونفساً لمساعي الإدارة السابقة لإغلاق هذا الملف، مما أدى إلى حدوث خلافات داخلية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- **الأمم المتحدة:** عبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عن قلقه الشديد من الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي، وإعادة فرض العقوبات على إيران، كما أعرب الأمين العام السابق كوفي عنان عن أسفه العميق لقرار الرئيس ترامب بالانسحاب من خطة العمل المشتركة.

ج- **إيران:** وصف المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي كلمات ترامب بال"رخيصة وتافهة"، وبأن الولايات المتحدة تتخذ الموضوع النووي كذريعة، وأن مشكلة الولايات المتحدة مع طبيعة النظام الذي قطع نفوذها عن إيران وثرواتها، وأن أي تنازل سيجعل الولايات المتحدة تأتي بذرائع أخرى للسيطرة على مقدرات إيران، وقد أكد عزم إيران على مواصلة الاتفاق النووي، ووجوب وجود ضمانات من الأطراف الأوربية لمواصلة الاتفاق النووي خلافاً لرغبة الولايات المتحدة.

ويتضح هنا بأن الحكومة الإيرانية تصر على الالتزام بالاتفاق النووي رغم خروج الولايات المتحدة منه، مما يعد تكريساً للعداء الأمريكي لإيران **وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية.**

**د- الدول الموقعة:** أعرب قادة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بشكل مشترك عن «أسفهم» لقرار ترامب، فيما أكدت روسيا أنه ستكون هناك عواقب ضارة لا محالة لأي إجراءات تهدف إلى خرق الاتفاق النووي، كما أكدت الخارجية

الصينيةعلى وجوب استمرار جميع الأطراف في الالتزام بنهاية الاتفاق، وأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد ذكرت مرارًا أن إيران ممتثلة للاتفاقية.

**هـ- الدول الأخرى:** رحبت كل من السعودية والبحرين والإمارات والكيان الصهيوني بالقرار الأمريكي وتذرعت بأن إيران استخدمت المكاسب التي جنتها من رفع العقوبات للاستمرار في نشاطاتها الرامية إلى زعزعة استقرار المنطقة.

فيما أدانت سورية بشدة قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني.

وقد عبّر المسؤولون في الاتحاد الأوربي والعديد من الدول الأوربية والدول الأخرى مثل استراليا ونيوزلندا واليابان والهند وتركيا، عن أسفها للقرار التعسفي من الرئيس الأمريكي ووجوب المحافظة على الاتفاق، وأن الخروج الأمريكي منه لا يغير موقفها واحترامها للاتفاق.

**4-آثار الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج العربي:**

تعددت الجوانب التي أثر فيها الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج العربي، ففي حين اعتبرته انتصاراً لها في معركتها مع إيران، فقد كان لهذا القرار عدة تبعات أخرى أهمها:

**4-1 العلاقات الخليجية مع الولايات المتحدة الأمريكية:**

ظهرت معضلة العلاقة بين الولايات المتحدة ودول الخليج من خلال توقيع الولايات المتحدة للاتفاق النووي الإيراني، حيث اعتبرته دول الخليج تخلياً عن مصالح أنظمة الحكم الخليجية في المنطقة مقابل الاكتفاء بضمان عدم امتلاك إيران للسلاح النووي، ودون الالتفات إلى إنهاء السلوك العدواني الإيراني الذي تزعمه دول الخليج تجاهها.

وقد كان أحد أهم أسباب انسحاب ترامب من الاتفاق أنه يأتي بمثابة مجاملة لدول الخليج العربي والعودة للتدخل في قضايا المنطقة، وذلك بعد الاعتقاد بأنها تركت دول الخليج وإيران لتحل مشاكلها بنفسها وهوما لم يعجب دول الخليج وعلى رأسها السعودية، وقد كان الخروج من الاتفاق النووي هو الحل الأفضل لإبقاء دول الخليج في الحظيرة الأمريكية وزيادة الضغط عليها للسيطرة على القرار السياسي والاقتصادي لها.

وتسعى الولايات المتحدة من وراء هذا القرار لتنصيب نفسها المسؤول الأول عن أمن الخليج والمتحكم بالمقدرات الخليجية وزيادة قواعدها العسكرية فيها من خلال تهديد دول الخليج بمصطلحات مثل الخطر النووي الإيراني أو المد الشيعي في المنطقة والصراعات الطائفية والمذهبية.

وبالنظر إلى الكم الهائل من العداوات التي اكتسبتها الولايات المتحدة من خلال خروجها من الاتفاق النووي الإيراني، وخاصة مع الدول الأوربية، فإن نظرتها للسيطرة على دول الخليج العربي ومقدراتها هي نظرة إستراتيجية تأتي بالمقام الأول بالنسبة لها، حيث تعتبرها بمثابة قاعدة انطلاق ومصدراً هاماً للأموال التي تدعم اقتصادها، مع العلم أن الرئيس ترامب قد أتى من عالم المال والأعمال وقد حول الولايات المتحدة وعلاقاتها الدولية إلى صفقات تجارية، وبالتالي فإن علاقته مع دول الخليج هي الورقة التجارية الأكثر ربحاً.

ويمكن القول هنا بأن دول الخليج قد فقدت فرصة كبيرة للخروج من السيطرة الأمريكية عليها من خلال إحداث تحول في علاقاتها مع الدول المنافسة للسيطرة الأمريكية وعلى رأسها روسيا والصين وإيران وهو الأمر الذي كان الخطوة الأولى في طريق التخلص من السيطرة الأمريكية، واختارت لنفسها الطريق المعاكس.

**4-2 العلاقات الخليجية – الإيرانية بعد الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني:**

اتصفت العلاقات الخليجية الإيرانية بالتوتر الشديد وبدأت بالظهور على السطح بشكل كبير بعد أزمات المنطقة وخاصة في سورية والعراق واليمن، وقد شكل البرنامج النووي الإيراني أحد أسباب التوتر في هذه العلاقة بشكل كبير.

ومع وقوف دول الخليج في موقف معادٍ لإيران ودورها الكبير في خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، فإن هناك ثلاث سيناريوهات محتملة لمستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية:

أ- **المواجهة المباشرة:** وهو أمر مستبعد في ظل معارضة الدول الكبرى له، وخاصة الولايات المتحدة التي تسعى لبقاء التوتر لأكبر وقت ممكن دون حدوث احتكاك مباشر لما يخدمها ذلك في السيطرة على دول الخليج، ولكن تبقى المواجهة أمراً ممكناً في ظل الأجواء المشحونة بين الطرفين.

ب- **سباق تسلح بين الطرفين:** وقد يصل ذلك إلى التسلح النووي في حال خروج إيران من الاتفاق النووي، وتطوير إمكانياتها بعيداً عن الخطوات التي التزمت بها في الاتفاق، ويعد سباق التسلح إذا ما استثنينا التسلح النووي هو أهم ما تشجعه الولايات المتحدة كونها المستفيد الأكبر من بيع السلاح لدول الخليج وبكميات كبيرة، بالإضافة للابتزاز المالي لقاء الحماية التي تؤمنها قواعدها العسكرية في الخليج، وهو الاحتمال الأبرز.

ج-**الالتجاء إلى المفاوضات وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة:** وهو ما يساهم في ضمان عدم حدوث احتكاك مباشر وتقليل الأضرار، وهو الخيار الأمثل دائماً، ولكنه من المستبعد أن يتم بشكل مباشر في ظل الأجواء المحمومة بين الطرفين والمعارك التي تدور بينهما بالوكالة وخاصة في سورية واليمن، بالإضافة للتغذية الأمريكية للصراعات بينهما بشكل دائم.

ويعد أمن الخليج مرتبطاً بشكل دائم في شكل العلاقات القائمة بين دول الخليج وعلى رأسها السعودية من جهة، وإيران من جهة أخرى، ومن مصلحة الطرفين التوافق على القضايا المختلفة لضمان الأمن والاستقرار، والذي كان سيتم بشكل أفضل في حال الالتزام بالاتفاق النووي، ولكن نقضه جعل من التوافق الإيراني السعودي أمراً مستبعداً في الوقت الحالي وبالتالي فإن أمن الخليج أصبح في خطر.

**4-3 الانعكاسات السياسية للخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني عل دول الخليج:**

يعد الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني حدثاً محورياً في المنطقة والعالم بشكل عام، والمنطقة الخليجية بشكل خاص، وكان له انعكاسات سياسية على دول الخليج وخاصة المعارضة له، وأهمها:

أ- **التصدع في العلاقات البينية الخليجية:** فما بين تأييد سعودي إماراتي بحريني وتريث كويتي عماني، وعدم حسم قطر لموقفها خاصة وأن علاقاتها التجارية مع إيران قد تطورت بعد الأزمة الخليجية، ظهرت خلافات هذه الدول للعلن أكثر من أي وقت مضى، فالدول التي تحفظت على القرار كانت تعتقد بوجود نوع من الاستقرار في المنطقة، بينما ترى الدول الأخرى بأن حصار إيران اقتصادياً وسياسياً يمنع امتداد نفوذها، وهذا الخلاف قد شطر الرأي العام الخليجي وقد لا تستطيع هذه الدول الخروج من تبعاته في المستقبل القريب وأن يفضي لخلافات أكبر من ذلك.

ب- **البعد عن القضية العربية:** شكلت إيران في الآونة الأخيرة حليفاً إستراتيجياً للعديد من الدول العربية، وأهمها: سورية والعراق ولبنان واليمن، كما حسنت علاقاتها بمصر والسودان والجزائر وغيرها من الدول، وبالتالي فإن كيل العداء لها يعني وقوف دول الخليج وعلى رأسها السعودية بموقف مضاد لمصالح هذه الدول، مما سيؤدي لزيادة انشقاق وحدة الصف العربي واندفاع دول الخليج إلى الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني (أشد المعادين لإيران) وقبول المشاريع التي تطرحها والتي كانت على الدوام مضادة لمشروع الوحدة العربية والقضية الأهم وهي القضية الفلسطينية.

ج-**إثارة القلاقل وتدهور العلاقات في المنطقة:** حيث تعتبر إيران دولة إقليمية هامة وخاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، بحكم قربها منها واشتراكها معها في العديد من القضايا، ولن تنعم دول الخليج وإيران على حد سواء بالأمن والاستقرار بعيدة عن بناء علاقات متينة مع بعضها، وبالتالي فإن خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني ووقوف بعض دول الخليج معها في ذلك، وعدم رفض الدول الأخرى له، يعتبر تهديداً للأمن والسلم في المنطقة ومنبعاً للقلاقل والفتن التي ستتولد جراء هذا الموقف.

د- **خسارة مكانتها الدولية:** حيث أن وقوف دول الخليج بموقف الداعم لخروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني دليل على فقدان هذه الدول لمصداقيتها الدولية، حيث أنها أيدت موقفاً مخالفاً للقوانين والأعراف الدولية وما يرافق ذلك من فقدان للثقة بهذه الدول في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي قد تبرمها، وبالتالي فإن هذه الدول أصبحت مهزوزة الثقة في نظر المجتمع الدولي، كما أن الفجور في الخصومة مع دولة أثبتت التحقيقات التي قامت بها المنظمة المكلفة بمراقبة برنامجها النووي التزامها به، ما هو إلا دليل فقدان هذه الدول للاعتبارات الأخلاقية التي تعد جزءاً هاماً من العلاقات مع الدول الأخرى، ولا يمكن إغفال أن هذه الدول أصبحت في نظر العالم دولاً منقوصة السيادة وتابعة للإملاءات الأمريكية، وبالتالي فإن المعاهدات والاتفاقيات معها يجب أن تخضع للموافقة الأمريكية.

**هـ- تكريس فكرة السيطرة الأمريكية على القرار السياسي والاقتصادي الخليجي:** فالسيطرة الأمريكية على المقدرات الخليجية أمر واقع يدعمه الكثير من الدلائل والمواقف المختلفة، ولكن هذا الواقع قد تكرس بشكل أكبر في أزمة النووي الإيراني، حيث أن استجابة الولايات المتحدة لرغبة هذه الدول وخروجها من الاتفاق النووي، ما هو إلا دين ستدفعه دول الخليج، سواءً من خلال الإذعان للإملاءات الأمريكية أو من خلال دفع الأموال لها، وبالتالي تكريس نقص سيادة هذه الدول على مقدراتها تجاه السيطرة الأمريكية والصهيونية، **وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

**4-4 الانعكاسات الاقتصادية للخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج:**

ومن أهم هذه الانعكاسات:

أ- **زيادة الإنفاق الخليجي على التسلح على حساب التنمية:** فدول الخليج وعلى رأسها السعودية تعد من أكبر مشتري الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني بدأ سباق التسلح بين دول الخليج وإيران، وقد أنفقت دول الخليج أرقاماً فلكية على السلاح الأمريكي وذلك بسبب التهويل الأمريكي من التهديد الذي يشكله الخطر الإيراني عليها، وكان ذلك على حساب الأموال التي يجب أن تنفقها دول الخليج على التنمية التي ستساعدها على تعويض النقص في موارد النفط الذي يعتبر مورداً ناضباً يجب تعويضه بالمشروعات التنموية والأبحاث.

ومع خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي فإن سباق التسلح سيأخذ أبعاداً جديدةً وبالتالي فإن دول الخليج ستتحول إلى منجم حقيقي للدول المصدرة للسلاح وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وصل حجم الإنفاق إلى 1739 مليار دولار في العام 2017، ومن المتوقع ارتفاعه لأكثر من ذلك في نهاية العام 2018.

ب- **هدر الثروات الخليجية:** لم يعلن ترامب الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني قبل التعهد السعودي بدعم استقرار أسعار النفط، وقد صرح العديد من المسؤولين السعوديين بالتزام المملكة بدعم استقرار الأسواق البترولية، والعمل مع كبار المنتجين داخل أوبك وخارجها للحد من آثار أي نقص في الإمدادات، وهو ما يفضي إلى أن السعودية ستضغط على دول الخليج وغيرها من الدول المصدرة لزيادة الإنتاج بهدف سد العجز الذي سيولده نقص الصادرات الإيرانية، وهو ما يعني استنزافاً متزايداً للثروات الخليجية لدعم مصالح الدول المعادية لإيران،كما أن رفع حجم استخراج النفط بسبب طلب الولايات المتحدة يعتبر سيطرة أمريكية على الثروات الخليجية، وأمراً يتناقض مع ميثاق أوبك.

ج- **الابتزاز المالي الأمريكي لدول الخليج:** فالولايات المتحدة لا تفوت مناسبة تستطيع من خلالها ابتزاز دول الخليج دون أن تقوم بذلك، ويعد الخروج من الاتفاق النووي مع إيران فرصة كبرى لها في هذا المجال في ظل الرغبة الخليجية في ذلك، فهذا الخروج له تكلفته الكبرى على دول الخليج سواءً من خلال تنفيذ طلباتها أو ما يلحق ذلك من سيطرة أمريكية على قراراتها والإذعان لأي مطالب مالية تطالب بها الولايات المتحدة.

ومن الواضح أن حدة المطالبات الأمريكية لدول الخليج وعلى رأسها السعودية بدفع الأموال لها قد زادت بعد الخروج الأمريكي واتخذت لهجات جديدة ومنها التهديد الأمريكي بعدم بقاء النظام السعودي في السلطة في حال سحب الولايات المتحدة حمايتها عنه، وهو المصطلح الذي يطلق عليه ترامب "الدفع مقابل الحماية" وهو ابتزاز غذاه الرئيس الأمريكي من خلال خروجه من الاتفاق النووي الإيراني **وهذا يثبت صحة الفرضية الرابعة.**

## الاستنتاجات و التوصيات:

### الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، نذكر أهمها:

1- إن المساعي الإيرانية لاكتساب التكنولوجيا النووية السلمية حق من حقوقها كأي دولة تسعى لتطوير قدراتها ومواكبة التحديات في مجالات العلوم الحديثة والطاقة المتجددة.

2- كانت الولايات المتحدة من أوائل الداعمين للبرنامج النووي الإيراني حين كانت إيران إحدى أدواتها في المنطقة وداعماً لتحقيق السياسات الأمريكية فيها، إلا أنها أصبحت من أكبر المعارضين عندما خرجت إيران من تحت الوصاية الأمريكية بعد الثورة الإسلامية.

3- أدى الانفتاح الإيراني على دول العالم بعد تولي الرئيس حسن روحاني إلى انفراج وحلول في شأن أزمة البرنامج النووي الإيراني، حتى الوصول للاتفاق النووي في العام 2015.

4- كانت ردة الفعل حول الاتفاق النووي الإيراني عالمياً تبشر بحالة من الرضا والاستقرار في المنطقة والعالم إلا أن موقف الكيان الصهيوني وبعض دول الخليج كان عثرة في وجه إجماع عالمي حول هذا الاتفاق.

5- لم تستطع الولايات المتحدة في عهد ترامب مقاومة الرغبة الصهيونية السعودية في خروجها من الاتفاق النووي، إلى جانب رغباتها في السيطرة وإثارة المشاكل في المنطقة والعالم.

6- اتخذت الولايات المتحدة بخروجها من الاتفاق النووي قراراً مخالفاً للقوانين والأعراف الدولية، حيث أن مجلس الأمن قد صادق عليه، وبالتالي فهي قد خالفت قراراً في مجلس الأمن رغم التزام إيران بتعهداتها.

7- فتح خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الباب أمام زيادة التوتر في العلاقات الإيرانية الخليجية، وهو ما قد يقود المنطقة لمزيد من عدم الاستقرار.

8- أصبح الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي وسيلة لتكريس سيطرتها على القرار السياسي والاقتصادي الخليجي.

9- يهدد الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي العلاقات البينية الخليجية وتصدع علاقاتها الخارجية مع دول العالم.

10- يهدد الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي تصدع أمن الخليج، وزيادة السيطرة الأمريكية على القرار السيادي والاقتصادي.

11- يشكل خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي ودعم دول الخليج لهذا الخروج دول الخليج من الخروج من المظلة الأمريكية واستعادة السيطرة على مقدراتها.

12- يهدد الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي بزيادة هدر دول الخليج لثرواتها وأموالها ومضاعفة الإنفاق على التسلح على حساب التنمية.

**التوصيات:**

1- وجوب استمرار البرنامج النووي الإيراني والحفاظ على حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية.

2- على جميع الأطراف المشاركة والمتأثرة بالبرنامج النووي الإيراني العودة إلى طاولة المفاوضات ومناقشته بشكل عميق.

3- إعادة مجلس الأمن لدوره الطبيعي في حفظ الأمن والسلم الدوليين ومعاقبة الأطراف المخالفة لها.

4- وجوب أن تحافظ دول الخليج على ثرواتها وعدم زيادة إنتاجها النفطي والالتزام بتعليمات منظمة أوبك.

5- الحد من الإنفاق الخليجي على التسلح وتوجيه التمويل إلى قطاعات التنمية.

6- تحسين دول الخليج لعلاقاتها مع إيران وروسيا والصين، ليدعم ذلك محاولاتها للخروج من المظلة الأمريكية واستغلالها الكبير لها.

## المراجع:


1- فرهود، خالد، ***اقتصاديات النفط***، مجلة الاقتصاد والطاقة، العدد الثالث، بغداد، 2010، ص65.

2- https://ar.wikipedia.org/wiki/العلاقات_الإيرانية_الأمريكية .

3- **عبد المنعم، خالد، *أربع نقاط تشرح أبرز محطات العلاقات الإيرانية الأمريكية*، مجلة البديل، العدد 95، مصر، 2017، ص2.**

4- العامري، فضل، *الطريق إلى الحرب (سيناريوهات الحرب بين أمريكا وإيران)*، هلا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2011، ص22.

5- الشيباني، إيناس، *السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن*، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010، ص106.

6- كي نوش، بنفشه، ترجمة ابتسام بن خضراء، *العلاقات السعودية الإيرانية من بداية القرن العشرين*، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 2016، ص 45.

7- المرجع السابق نفسه، ص 96.

8- مبيضين، مخلد، *العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 (السعودية حالة دراسة)*، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 2، الرياض، 2008، ص346.

9- ŞEBNEM UDUM, *Nuclear Energy And International Relations: Outlook And Challenges For Newcomers*, Perceptions, Volume 10, Number 2-3, 2017, P: 58-59.

10- ar.wikipedia.org/wiki/برنامج_إيران_النووي

11- زهرة، عطا محمد، *البرنامج النووي الإيراني*، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015، ص9-15.

12- فرحاني، عمارة، *الاتفاق النووي الإيراني وأثره على العلاقات الأمريكية السعودية*، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تبسة، الجزائر، 2016، ص21.

13- وكالات وتصريحات رسمية.

14- خولي، معمر، *الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي والرد الإيراني عليه*، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2018، ص1.

15- المرجع السابق نفسه، ص2.

16-

17- http://alwaght.com/ar/News.

18- وكالات وتصريحات رسمية.